مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٩٩٩**

الاثنين، ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة ديكارلو	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد موسييف
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	أستراليا	السيد كوينلان
	الاتحاد الروسي	السيد إيلييتشيف
	باكستان	السيد صاحب زادة أحمد خان
	توغو	السيد كادانغي - باريكي
	جمهورية كوريا	السيد كيم سوك
	رواندا	السيد غاسانا
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بيرتو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد لولشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت

جدول الأعمال

عدم الانتشار

إحاطة مقدمة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال

عدم الانتشار

إحاطة إعلامية يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

سيستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية من السفير غاري كوينلان، الممثل الدائم لأستراليا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

أعطي الكلمة الآن للسفير كوينلان.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وذلك وفقا للفقرة ١٨ (ح) من ذلك القرار. ويشمل التقرير الحالي الفترة من ٦ آذار/مارس إلى ١٥ تموز/يوليه. وبما أن التقرير طويل، سأتلو نصا مختصرا. وسيُنشر قريبا نص التقرير الكامل على الموقع الشبكي للجنة.

أود أن أبدأ كلمتي بإحاطة المجلس بأحدث ما حققته اللجنة من تقدم بشأن عدد من المسائل المتضمنة في تقريري المؤرخ ٦ آذار/مارس (انظر S/PV.6930). في آذار/مارس، أبلغت بأن اللجنة كانت بصدد استكشاف الردود المناسبة على النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء بالإجماع في تقريره الصادر في ١١ كانون الثاني/يناير ومفادها أن إيران قامت بإطلاق قذائف من طراز شهاب -١ وشهاب -٣ خلال مناورات ”النبي الأعظم ٧“ مما يشكل انتهاكا للفقرة ٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). بتاريخ ١٢ نيسان/إبريل، بعثت اللجنة برسالة إلى إيران تطلب فيها وفي غضون ١٥ يوما إبداء تعليقها على النتائج التي توصل إليها الفريق. للأسف، حتى هذا التاريخ لم ترد إيران. وتلاحظ اللجنة أن رئيس مجلس الأمن قد اتصل فيما بعد بالبعثة الإيرانية للاستيضاح عما إذا كان الرد وشيكا، وكان ذلك في ٢٨ حزيران/يونيه.

وتنظر اللجنة حاليا في إجراءات متابعة إضافية، تشمل إصدار مذكرة للمساعدة على التنفيذ بشأن برنامج إيران الخاص بالقذائف التسيارية المحظورة. وكما أكد ذلك فريق الخبراء أعرب عدد من أعضاء اللجنة عن رأي مفاده بأن عمليات إطلاق القذائف تشكل انتهاكا واضحا للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). ومن هنا، يتعين على جميع الدول الأعضاء أن تضاعف من جهودها لتنفيذ الجزاءات على إيران فيما يتعلق بالقذائف التسيارية. وفي هذه المرحلة، ليس بوسع بعض أعضاء اللجنة تشاطر هذا الرأي. وتعتزم اللجنة أن تقدم معلومات مستكملة بشأن هذه المسألة في تقريرها المقبل عن فترة الـ ٩٠ يوما.

تطرقت أيضا إلى حادث أبلغت عنه دولة عضو ينطوي على اعتراض سفينة في شهر كانون الثاني/يناير كان يشتبه بأنها كانت تنقل أسلحة غير شرعية من إيران لإيصالها إلى تلك الدولة. بتاريخ ٢٢ نيسان/إبريل، قدم فريق الخبراء تقريره إلى اللجنة عن نتائج التحقيق في ذلك الحادث، وفي ٢٩ نيسان/إبريل عقدت اللجنة مشاورات غير رسمية لمناقشة التقرير. وفي ذلك التقرير، خلص الخبراء إلى نتيجة مفادها أن الحالة أما أنها تشكل انتهاكا أو انتهاكا محتملا للفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). وقد ذكر عدة أعضاء في اللجنة أن الدليل الوارد في التقرير كان كافيا للتأكيد بأن إيران انتهكت التزاماتها إذ انها اتبعت نمطا للتملص من الجزاءات من خلال تهريب الأسلحة في الشرق الأوسط. وذكر أعضاء آخرون في اللجنة أن عدم توفر دليل قوي على توريد الأسلحة، من قبيل الوثائق، يبرر

عدم التوصل إلى نتيجة قطعية. واتفقت اللجنة على إرسال رسالة إلى إيران تسترعي فيها انتباهها إلى النتائج التي توصل إليها الفريق، وتعرب فيها عن القلق إزاء استنتاجات الفريق وتطلب فيها منها إبداء التعليق على تلك النتائج. وقد أُرسلت الرسالة في ٢١ أيار/مايو للحصول على تعليق إيران في غضون ١٥ يوما، ومرة أخرى يؤسفني أن أُبلغ المجلس بأنه حتى هذا التاريخ لم ترُّد إيران على تلك الرسالة أيضا.

ما برحت اللجنة تناقش ما إذا كان يتعين عليها الرد وكيفية الرد على البيانات التي جمعها الفريق والمتاحة للعامة، وهي بيانات صادرة عن مسؤولين إيرانيين وجهات متلقية مزعومة للمساعدات العسكرية الإيرانية، بمن فيها منظمة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، وحماس وحزب الله، مما يعتبر انتهاكا محتملا للفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). وبينما ارتأى بعض أعضاء اللجنة أن هناك قيمة في معرفة الموقف الرسمي لإيران بشأن المسألة، اعتقد آخرون أنه في ظل عدم وجود الدليل المادي القوي من قبيل الأسلحة التي تمت مصادرتها فعلا أو أي مواد متعلقة بها، تعتبر هذه الرسالة سابقة لأوانها. ويجري الفريق حاليا تحقيقا في جوهر تلك البيانات المُبلغ عنها لكي يقرر ما إذا كانت البينة القاطعة قائمة، وتتوق اللجنة إلى تلقي تقريرها في الوقت المناسب.

خلال الفترة الحالية المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة رسائل من عدة دول أعضاء تتعلق بالإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ التدابير ذات الصلة التي أقرها مجلس الأمن. ويرد المزيد من التفاصيل في التقرير الكامل.

خلال المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ٢٨ أيار/مايو قدم منسق فريق الخبراء إحاطة إعلامية للجنة بشأن التقرير النهائي للفريق عن عام ٢٠١٣، والذي نشر بوصفه الوثيقة S/2013/331. وقد شددت اللجنة في معرض إحاطتها الإعلامية على أن إيران ما تزال تسعى إلى الحصول على مواد من الخارج لأنشطتها المحظورة باستخدام أساليب شراء متعددة ومتزايدة التعقيد، منها الشركات الوهمية والوثائق المزورة والوسطاء. وشددت اللجنة أيضا على أن تقييم الفريق ومفاده أن إيران ما انفكت تعتمد على الواردات الخارجية للعناصر الرئيسية لبرامجها النووية والمتعلقة بالقذائف المحظورة، يبين أهمية استمرار الجزاءات.

وواصلت اللجنة مداولاتها بشأن تقرير الفريق خلال المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ١٧ حزيران/يونيه عندما ناقشت بالتفصيل التوصيات التي قدمها الفريق في التقرير. وتنظر اللجنة حاليا في الردود المقترحة على هذه التوصيات، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ تلك التوصيات التي تحظى بتأييد اللجنة بتوافق الآراء.

أما فيما يتعلق بفريق الخبراء، فيسرني أن أبلغ بأنه في أعقاب ما قرره المجلس في قراره ٢١٠٥ (٢٠١٣) المؤرخ ٥ حزيران/يونيه والقاضي بتمديد ولاية الفريق حتى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٤، فرغت الآن الأمانة العامة من الخطوات الإدارية المتصلة بتعيين الخبراء.

ويسعدني أن أبلغ بأن اللجنة وضعت في ٢١ آذار/مارس برنامج عملها للنصف الأول من عام ٢٠١٣ والذي أُرسل لعناية المجلس في ٢٦ آذار/مارس. وقد اتخذت اللجنة خطوات لتنفيذ تلك الوثيقة، بما في ذلك تحديث وثيقتين هامتين، ألا وهما نشرة تصف تنفيذ الدول للقرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، و ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٩٢٩ (٢٠١٠)، وصحيفة الوقائع بشأن اللجنة وفريق الخبراء التابع لها. وقد استُرعي اهتمام الدول الأعضاء إلى صحيفة الوقائع من خلال مذكرة شفوية مؤرخة في ٣٠ نيسان/إبريل، وهاتان الوثيقتان متوفرتان على الموقع الشبكي للجنة.

في ٢٤ حزيران/يونيه، قامت اللجنة أيضا، وفقا لبرنامج عملها وبمساعدة فريق الخبراء التابع لها، بتقديم إحاطة إعلامية

مفتوحة لتقاسم المعلومات عن عمل اللجنة والفريق التابع لها. أتاحت تلك الإحاطة الإعلامية فرصة هامة لإشراك أعضاء الأمم المتحدة في عمل اللجنة وتوفير درجة أكبر من الشفافية والتمكين من الوقوف على عملها، وفي هذا الصدد، يسرني أن أبلغ عن حضور أكثر من ١٠٠ ممثل وعن جلسة نشطة تضمنت أسئلة وأجوبة بعد العرض الذي قدمناه. أعتقد أن الإحاطة الإعلامية كانت تنطوي على قيمة كبيرة ليس فقط بالنسبة للمشاركين بل أيضا للجنة وسأظل أتحين هذه الفرص للمشاركة.

في ٢٦ آذار/مارس، تلقت اللجنة، من خلال مركز التنسيق المعني برفع الأسماء من القائمة، طلبا بشأن رفع اسم مصرف الشرق الأول للتصدير من القائمة، وهو كيان مدرج حاليا على القائمة الموحدة للجنة. ومعروض حاليا على اللجنة اقتراح ورد في ٧ حزيران/يونيه لتعيين كيان وفقا للفقرة ٢٦ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

في آخر تقرير قدمته تطرقت إلى طلب مُعَلق بشأن استثناء فرد معين من حظر السفر لحضور مؤتمر رفيع المستوى للوكالة الدولية للطاقة الذرية عقد في سانت بيترزبيرغ في حزيران/يونيه. وبوسعي الآن أن أبلغ بأن اللجنة قد وافقت على ذلك الطلب، بيد أنها لم توافق على طلب لاحق لتمديد ذلك الإستثناء لنفس الشخص لحضور منتدى البلدان المصدرة للغاز الذي انعقد في موسكو في تموز/يوليه.

ورفضت اللجنة أيضا طلبا للإعفاء من حظر السفر لفرد ثان آخر بغرض حضور مؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعقود في حزيران/يونيه في سانت بيترسبرغ.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة إخطارا فيما يتعلق بالفقرة ٥ (ج) من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) بشأن إيصال مصادر الإشعاعات المؤيّنة كي تُستخدم لمراقبة جودة المفاصل الملحومة في أنابيب الغاز. وتلقت اللجنة أيضا إخطارا واحدا وفقا للفقرة ٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) والفقرة ٤ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، بشأن المدفوعات المسددة بموجب عقد أُبرم قبل إدراج أي من الأشخاص أو الكيانات في القائمة.

وأخيرا، أود أن أجدد النداء إلى جميع الدول الأعضاء لكي تقدّم – على أساس طوعي – المعلومات الإضافية المتعلقة بتحديد هوية الكيانات والأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة. وهذه المعلومات ضرورية للغاية من أجل التنفيذ السليم لتدابير الجزاءات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير كوينلان على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة بيرسيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): بداية، أود أن أشكر السفير غاري كوينلان على عرض التقرير الفصلي عن أعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وللجنة دور رئيسي في كفالة الامتثال للتدابير المفروضة على إيران. وعليه، فإن من المهم أن تحافظ اللجنة على علاقة وثيقة مع الدول الأعضاء. ونرحب في هذا الصدد، بعقد جلسة إعلامية مفتوحة ا في ٢٤ حزيران/يونيه. ونشجع اللجنة على مواصلة الرد على الاستفسارات التي ترد إليها من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية.

وبالإضافة إلى ذلك، نفهم أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل زيادة كفاءة هيئات إنفاذ الجزاءات وجعلها أكثر شفافية، فضلا عن إنشاء آلية مناسبة لاستعراض التدابير المتخذة. ونرى في هذا الصدد، أنه ينبغي أن يواصل المجلس تحسين نوعية قائمة الكيانات والأشخاص الخاضعين للجزاءات. وعليه، فإننا نؤيد النداء الذي وجهه رئيس اللجنة إلى الدول بأن توفر على أساس طوعي، معلومات إضافية تساعد على تحديد هوية أولئك الأشخاص والكيانات بطريقة صحيحة.

وأود أن أبرز بإيجاز ثلاث نقاط بشأن البرنامج النووي الإيراني.

أولا، أود أن أكرر التأكيد على الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في إجراء بحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية دون تمييز. وهذا موقف مبدئي نتخذه في هذا المحفل وغيره من المحافل الأخرى ذات الصلة. وفي الوقت ذاته، يعيد بلدي التأكيد على التزامه التاريخي بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ويدرك أنه ينبغي للمجتمع الدولي مواصلة الاعتراف بأهمية نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، وركيزته الأساسية: معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ثانيا، أود أن أشير إلى آخر تقرير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، المؤرخ ٢٢ أيار/مايو، الذي أحيل إلى المجلس. ونتفق مع تقييم المدير العام، ونشاطره القلق إزاء عدم إحراز تقدم في توضيح المسائل العالقة، وانعدام التعاون من جانب إيران. ونرى أن من الضروري أن تتعاون إيران مع الوكالة وأن تقدم جميع المعلومات المتعلقة ببرنامجها النووي حسب الاقتضاء، وأن تتيح الوصول إلى جميع المناطق اللازمة من أجل إجراء التحقق من أنشطتها بطريقة فعالة. وفي ذلك السياق، فإن من المهم أن تتخذ إيران الخطوات اللازمة لتنفيذ التزاماتها كاملة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واستعادة ثقة المجتمع الدولي في الطابع السلمي الحصري لبرنامجها النووي.

ثالثا، يرى بلدي أن من الضروري مواصلة البحث عن حل عبر المحادثات التي تتيح التأكد من الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني. وعليه، نشجع الأطراف على مواصلة جهودها في هذا الصدد. وندرك أيضا أنه يجب على إيران اعتماد وتنفيذ ما يسمى النهج المنظم لحل المسائل المعلقة، وفقا للدعوة التي وجهها مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في قراره المؤرخ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ونأسف لعدم إحراز تقدم كبير بعد، على الرغم من الجولات العديدة من المفاوضات التي أجريت بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ اتخاذ ذلك القرار. ونأمل أن تؤدي الاجتماعات الدورية الجارية الآن، في جملة أمور، إلى تحقيق نتائج ملموسة على أساس نهج منظم لكي يتسنى الشروع في توضيح المسائل المعلّقة.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، تحت الرئاسة المقتدرة للسفير كوينلان، فضلا عن فريق الخبراء، على مواصلة العمل على دعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن إيران.

ولا تزال المملكة المتحدة – شأنها شأن الآخرين في المجتمع الدولي – يساورها بالغ القلق إزاء البرنامج النووي الإيراني. منذ إحاطتنا الإعلامية الأخيرة (انظر S/PV.6930). فقد اجتمعت حكومات بلدان الاتحاد الأوروبي ٣+٣ والوكالة الدولية للطاقة الذرية على حد سواء مع المسؤولين الإيرانيين بهدف مناقشة ذلك البرنامج. غير أن إيران لم تبد أي استعداد على أي من المسارين المذكورين من أجل الاستجابة للشواغل المشروعة للمجتمع الدولي.

وفي الوقت نفسه، ما تزال إيران تواصل المضي قدما ببرنامجها النووي بعد مرور ١٠ سنوات على أول تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن إيران. وليست لإيران أغراض مدنية تبرر المواد الإشعاعية التي تم تخصيبها حتى الآن، ناهيك عن تلك التي لا تزال تعمل على إنتاجها. وقد انتهكت إيران العديد من قرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وأقتبس من تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيار/مايو ”لقد أصبح من الضروري والملّح الآن أن تتعاون إيران مع الوكالة بشأن جميع المسائل الموضوعية المعلقة“.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بإيجاد حل سلمي ومتفاوض عليه للمسألة النووية. وإذا أبدت إيران استعدادا – في أعقاب الانتخابات الأخيرة – للدخول في مفاوضات

جدية بشأن برنامجها النووي، فنحن على استعداد للاستجابة لذلك بحسن نية. ونحن صادقون في التزامنا بالسعي إلى إيجاد تسوية سلمية دبلوماسية للمسألة. ونرى أن الاقتراح بشأن تدابير بناء الثقة المقدم من قبل مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي ٣+٣ في ألماتي يمثل عرضا نزيها ويتسم بالمصداقية. ونحث إيران على المشاركة بصورة جادة في هذه العملية. ولكن ما لم تتخذ خطوات إيجابية لمعالجة الشواغل الدولية، سيزداد الضغط السياسي والاقتصادي عليها.

وفيما يتعلق بعمل اللجنة، فإننا نلاحظ – مع الأسف – أن إيران تواصل انتهاك التزاماتها الدولية. وقد توصل فريق الخبراء – وأذكّر الزملاء بأنه يشمل خبيرا صينيا وروسيا – إلى استنتاج واضح بالإجماع في كانون الثاني/يناير إلى أن إطلاق إيران للقذائف التسيارية في العام الماضي أثناء المناورات العسكرية التي أجراها فيلق الحرس الثوري الإسلامي تشكل انتهاكا للفقرة ٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

ونرحب برسالة اللجنة إلى إيران في نيسان/أبريل التي أعربت فيها عن قلقها إزاء هذا الانتهاك. ونأسف لأن إيران اختارت مرة أخرى عدم الرد على تلك الرسالة. ونؤكد مجددا رأينا القائل بأنه ينبغي للجنة اتخاذ الإجراءات المناسبة في الرد على هذا الانتهاك الخطير. وينبغي أن تسعى إلى تحديد الأفراد المشاركين في هذه الانتهاكات، فضلا عن إعداد مذكرة للمساعدة في معلومات، بغية مساعدة جميع الدول الأعضاء على تنفيذ الجزاءات المتعلقة بالقذائف التسيارية في إيران.

وهناك أيضا معلومات موثوقة عن أن إيران تقدم دعما عسكريا وماليا كبيرا لحزب الله والنظام السوري، في انتهاك للحظر المفروض على تصدير الأسلحة من إيران، على النحو المبين في القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). ولا تزال إيران تواصل نقل الأسلحة بطريقة غير مشروعة داخل المنطقة، على النحو الذي بيّنه تقرير الفريق بشأن غزة، علاوة على نقل الأسلحة إلى الدول الأفريقية. إيران مسؤولة عن تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة. عليها أن تضع حدا لجهودها المتواصلة الرامية إلى تأجيج العنف الطائفي وعدم الاستقرار في المنطقة بكاملها وما وراءها.

ويساور المملكة المتحدة أيضا القلق إذْ تحيط علما بتقرير فريق الخبراء عمّا أفادت به الحكومة اليمنية من مصادرة أسلحة غير مشروعة قادمة من إيران. الأدلة الواردة في التقرير تؤكد أن هذا انتهاك آخر للجزاءات من جانب إيران. عملية نقل الأسلحة تلك تهدد بتقويض العملية الانتقالية الهشة في اليمن. ونحث اللجنة ومجلس الأمن على اتخاذ إجراء بشأنها.

نرحب بتجديد ولاية فريق الخبراء لمدة عام آخر. يساعد الفريق اللجنة بقيامه بدور بالغ الأهمية في التحقيق والإبلاغ. ويبرز التقرير النهائي للفريق (انظر S/2013/331) التقنيات المتزايدة التطور التي تستخدمها إيران للتهرب من الجزاءات. يؤشر ذلك على أهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة في مجال الاتصال. يجب عليها أن تفعل المزيد لتشجع الدول الأعضاء على توخي اليقظة وتقديم التقارير من أجل تحسين تنفيذ الجزاءات. وما زلنا نشجع تشجيعا قويا الدول الأعضاء على تقديم التقارير عن الانتهاكات المحتملة للجزاءات.

إن أراد زعماء إيران وضع حد لجميع الجزاءات وتمكين إيران من تحقيق فوائد البرنامج النووي المدني، فما عليهم، إذن، إلا أن يمتثلوا لالتزاماتهم الدولية وأن يعملوا على تبديد القلق الذي يحيط ببرنامجهم النووي. وكما قال وزير خارجيتنا مؤخرا، فإننا ننتظر من إيران أن تفكر مليا هل تريد الاستمرار في مسارها الحالي، ومواجهة العزلة والضغط المتزايد من جانب المجتمع الدولي، أم تريد الدخول في مفاوضات مجدية. ويحدونا الأمل في أن إيران، في أعقاب انتخاب السيد روحاني، سوف تتخذ مسارا مختلفا في المستقبل لمعالجة الشواغل الدولية بشأن برنامجها النووي، وتقيم علاقة بناءة مع المجتمع الدولي، وتحسن حالة الحقوق السياسية وحقوق الإنسان للشعب الإيراني.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر السفير كوينلان على إحاطته. تقدر الصين تقديرا بالغا حجم العمل الكبير الذي يضطلع به للنهوض بعمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ما انفكت الصين تولي أهمية كبيرة لعمل اللجنة، وهي مستعدة للتعاون مع رئيسها تعاونا منظما وثابتا للمضي قدما بكل العمل المرتبط اللجنة.

ينبغي تنفيذ القرار بطريقة شاملة ودقيقة، غير أن الجزاءات ليست الهدف الأساسي من القرار. ينبغي أن تكون اللجنة وفريق الخبراء على استعداد للقيام بجهود دبلوماسية لحل المسألة النووية.

في الفترة قيد الاستعراض، ظلت الأطراف على اتصال وثيق بشأن عمل اللجنة ذي الصلة، بما في ذلك المسائل الحساسة والمعقدة. وترى الصين أن على الأطراف أن تأخذ في الاعتبار الهدف من القرار بصورة تتسم بالحذر والموضوعية والتوازن، وذلك حتى تقوم بإجراء مناقشات عملية متعمقة لتصل إلى ما تصل إليه من استنتاجات باحتراس.

أما فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة، فينبغي إجراء تحقيق بناء على الوقائع الواضحة والأدلة القوية.

تقدر الصين تقديرا كبيرا الجهود التي بذلها فريق الخبراء في إعداد التقرير. ونرحب بتمديد ولاية الفريق، ولن نبرح نقدم له المساعدة والدعم. ونأمل أن يمتثل الفريق امتثالا صارما لولايته، وأن يراعي، تحت قيادة اللجنة، مبدأ الحياد والموضوعية. في الوقت نفسه، ينبغي أن يعزز المجلس واللجنة متابعة عمل الفريق وتوفير الإرشاد له، وذلك من أجل ضمان أن يضطلع بالدور المنوط به.

للمسألة النووية تأثيرها على سلطة النظام المنشأ بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن تأثيرها على السلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. إيجاد حل لهذه المسألة عن طريق الحوار والتفاوض هو السبيل الوحيد الصحيح والممكن. وهذا أيضا ما يتطلع إليه المجتمع الدولي بأسره.

ما فتئت الصين تعارض استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. نحن لا نحبذ زيادة الضغط أو فرض جزاءات جديدة على إيران. وما برحت الصين تؤكد أن على المجتمع الدولي أن يحل المسألة النووية الإيرانية من خلال الحوار والتعاون والوسائل السلمية. لقد أكدت البلدان الستة المشاركة في هذه العملية أن المسألة ينبغي حلها بطريقة تدريجية ومتوازنة، وعلى أساس الاحترام المتبادل في إيجاد حل شامل وطويل الأجل للمسألة النووية. على الأطراف الآن أن تغتنم الفرصة فتستفيد من الزخم الإيجابي وأن تبدأ في جولة جديدة من الحوار في أقرب وقت ممكن. وعليها أيضا أن تعزز الثقة وأن تعتمد نهجا عمليا ومرنا، وأن يأخذ كل منها في الاعتبار شواغل الطرف الآخر على النحو الواجب، وأن تعمل بنشاط على توسيع نطاق توافق الآراء من أجل المضي قدما بالحوار. وفي الوقت ذاته، على إيران أن تواصل وأن تعزز الحوار والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية التوصل إلى اتفاق على تسوية المسائل المعلقة.

لطالما اتسم نهج الصين إزاء المسألة النووية الإيرانية بالموضوعية والانصاف والمسؤولية. ونقدم المساهمات الرامية إلى مواصلة عملية الحوار والمضي بها قدما. ولن تبرح الصين تعمل مع جميع الأطراف من أجل جهد بناء لحل هذه المسألة بالوسائل الدبلوماسية.

السيد إيليشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون للسفير غاري كوينلان على عرضه تقريره عن أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). يجب أن تواصل اللجنة العمل بتزاهة وموضوعية من أجل التوصل إلى حل سياسي ودبلوماسي بشأن البرنامج النووي الإيراني.

لقد اضطلعت اللجنة بعمل مكثف خلال الفترة المشمولة بالتقرير: اعتمد برنامج للعمل، ونُظِر في التقرير النهائي لفريق الخبراء، من بين أمور أخرى، (انظر S/2013/331). كما

تواصلت الجهود في المجالات الرئيسية لأنشطة اللجنة، بما في ذلك التحقيق في الانتهاكات المحتملة للجزاءات ومعالجة المعلومات الواردة بشأن الاتفاقات ومسودات الوثائق.

ونحيط علما بالعمل المفيد الذي قام به فريق الخبراء ليقدم مساعدة ملموسة للجنة. وكان من رأينا دائما أن على الفريق أن يعمل بطريقة متوازنة وموضوعية وأن يضطلع بأنشطته تحت إرشاد اللجنة. وفي الوقت نفسه، نود أن نشير إلى أن أعضاء الفريق يعملون بصفتهم الشخصية وليس وفق انتمائهم الوطني.

في سياق التحقيق في حالات الانتهاكات المحتملة للجزاءات، نود أن نشدد على أن استنتاجات اللجنة وتقييماتها ينبغي أن تستند فقط إلى المعلومات الموثوقة والقابلة للتحقق منها، مع إجراء تحليل شامل لكل الظروف المحيطة بالحادث. يجب تجنب الاستنتاجات المتسرعة التي لا تستند إلى الحقائق.

ونرحب ببيان الرئيس الإيراني المنتخب، السيد حسن روحاني، فيما يتعلق باستعداد طهران لإظهار المزيد من الانفتاح، بما في ذلك فيما يتعلق بالبرنامج النووي. توخي الشفافية في رصد العملية هو بالضبط ما يسعى المجتمع الدولي إلى تحقيقه من خلال الوسطاء الدوليين الستة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ولا يساورنا الشك في أن تلك النيات ستصبح ممارسة واقعة، سواء في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو في المفاوضات بين إيران والوسطاء الستة.

ونأمل، بعيد تسلم الرئيس الإيراني الجديد مهام منصبه، أن تعقد جولة حوار كاملة بين إيران والوسطاء الستة، لا سيما وأن العمل الموضوعي للتحرك نحو حلول مبدئية عن طريق التفاوض قد أُنجز بالفعل. نحن لا نرى بديلا للتسوية السياسية والدبلوماسية. ينبغي أن تقوم الجهود المبذولة في هذا المجال على أساس مبدأي التدرج والمعاملة بالمثل، وأن تتوافق مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

غير أننا مقتنعون بأن العمل الجماعي من جانب المجتمع الدولي لحل المسائل المتعلقة ببرنامج إيران النووي تقوضه الجزاءات الانفرادية. وفي عدد من الحالات، فإن هذه الجزاءات تتجاوز الحدود الإقليمية في طابعها، وهو أمر غير مقبول بشكل قاطع من وجهة نظر القانون الدولي. ستواصل روسيا بذل قصارى جهدها لتحقيق تقدم في تسوية الحالة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): شأني شأن الآخرين، أود أن أشكر السفير كوينلان على إحاطته الإعلامية ورئاسته الفعالة للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

يبين التقرير الفصلي الذي قدمه اليوم أن اللجنة تواصل القيام بعمل هام في دعم قرارات مجلس الأمن في سياق من الشواغل المستمرة في ما يتعلق بالطابع السلمي الصرف للبرنامج النووي الإيراني. وتشعر لكسمبرغ أيضا بالامتنان لفريق الخبراء المستقل المنشأ بموجب القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) على الدعم الحيوي الذي يقدمه لعمل لجنة القرار ١٧٣٧. ونرحب مع الارتياح بتقريره النهائي (انظر S/2011/331، المرفق)، وهو موثق توثيقا جيدا ودقيق من وجهة النظر المنهجية. ونرحب بنشر التقرير بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن ونؤيد بشدة رؤية أفعال تعقب ما ورد فيه من توصيات.

بفضل التقرير النهائي، يتضح بجلاء أن وراء تزايد عدد الحوادث المبلغ عنها ومختلف أساليب التحايل المستخدمة نظاما معقدا من الانتهاكات المستمرة من جانب إيران لقرارات المجتمع الدولي المتعلقة بها. ويرى وفدي أن ثمة حاجة إلى استجابة فورية وملموسة من لجنة الجزاءات حيثما تبين بوضوح وجود انتهاكات لنظم الجزاءات. إن عدم الاستجابة أو التسويف أو تجاهل خطورة الانتهاكات المرتكبة يعني أننا نتملص من مسؤولياتنا ونخاطر بفقد مصداقيتنا. بيد أن

مساعدة لجنة الجزاءات في الاضطلاع على نحو فعال بدورها بوصفها الضامن لتنفيذ قرارات مجلس الأمن تعني الإسهام في حماية المجتمع الدولي من الأخطار التي قد تهدده.

ونحيط علما مع القلق المتجدد باستنتاجات آخر تقرير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوثيقة GOV/2013/27)، الذي نشر في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣، عن تنفيذ اتفاق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن دواعي القلق أن إيران لا تزال متقاعسة عن العمل على النحو الواجب مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بغية تحديد نهج منظم يؤدي إلى التحقق المطلوب وحل المسائل المعلقة بشأن الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي. ونأسف بشدة لأن المفاوضات الرامية إلى إبرام اتفاق بشأن هذه المسائل تتعثر وأن مسألة الوصول إلى الموقع العسكري في بارشين بوجه خاص لا تزال معلقة.

ويضاف إلى ذلك أن إيران، في انتهاك لالتزاماتها الدولية، تواصل بناء مفاعلها الذي يعمل بالماء الثقيل في آراك، وتواصل زيادة قدرتها على إنتاج اليورانيوم المخصب عن طريق تركيب أجهزة جديدة للطرد المركزي في موقع ناتانز، وتواصل أنشطة التخصيب في ناتانز وفوردو، وبالتالي زيادة مخزوناتها، التي تتجاوز بكثير الاحتياجات الحلية للبلد.

تسبب هذه التطورات لنا قلقا بالغا، نطلب إلى السلطات الإيرانية تبديده عن طريق الاضطلاع بجميع التزاماتها الدولية وفقا للأحكام الواردة في قرارات مجلس الأمن وقرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لن تتم استعادة الثقة إلا بهذه الطريقة.

وفي الوقت نفسه، أود أن أعيد تأكيد تمسك لكسمبرغ بالتوصل إلى حل عن طريق التفاوض على أساس مبدأ النهج ذي المسارين الذي يفتح الطريق أمام الحوار مع المطالبة بأن تلتزم السلطات الإيرانية بتقديم إجابات موضوعية على الأسئلة المتعلقة بالغاية النهائية لبرنامجها النووي.

هذا هو المبدأ الذي ساد في ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير في ألماتي مع استئناف الحوار بين إيران ومجموعة البلدان الأوروبية ٣+٣ بقيادة الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. في الإحاطة الإعلامية العلنية السابقة، في ٦ آذار/مارس، كان من دواعي سرورنا أن اجتماع شباط/فبراير هذا تمكن من الشروع في جولة جديدة من المفاوضات (انظر S/PV.6930). واليوم، نأسف لأن الاجتماعات اللاحقة لم تكن مثمرة، بعد رفض إيران المشاركة بشأن المقترحات التي طرحتها مجموعة البلدان الأوروبية ٣+٣.

وفي الختام، نحث السلطات الإيرانية – التي تغيرت للتو على المستوى الرئاسي – على اغتنام الفرصة المتاحة أمامها للموافقة في نهاية المطاف على متابعة مقترحات مجموعة البلدان الأوروبية ٣+٣ بشكل إيجابي. ونطلب إليها المشاركة بشكل بناء في عملية التفاوض الجارية. بسلوك هذا المسار، فإن السلطات الإيرانية سوف تسهم في إعطاء مضمون حقيقي للحوار مع المجتمع الدولي وسوف تمهد الطريق نحو التوصل إلى حل دبلوماسي طويل الأجل نود جميعا أن نراه.

السيد روسنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي أن يشكر السفير غاري كوينلان على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات وعلى ما أبداه هو وفريقه من دأب منذ تولي رئاسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). أود أن ألفت الانتباه إلى عدد من النقاط في ما يتعلق بالتقرير المعروض علينا اليوم.

أولا، نثني على عمل اللجنة، التي واصلت النظر في طلبات الحصول على المعلومات والتقارير عن الانتهاكات المزعومة من الدول الأعضاء. وفي ما يتعلق بطلبات الدول للحصول على معلومات عن نظام الجزاءات، من المهم أن ترد اللجنة

بشكل واضح ومباشر، والأهم من ذلك، على وجه السرعة، وفقا لولايتها.

ثانيا، في ما يتعلق بالتقرير النهائي لفريق الخبراء (انظر S/2011/331، المرفق)، يرحب وفدي بهذه الوثيقة القيمة ويؤيد التوصيات الواردة فيه. ونشيد بالسرعة التي نشر بها، إذ نرى أنه من الضروري أن يكون متاحا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، نرحب بالقرار ٢٠١٥ (٢٠١٣) الذي اتخذ مؤخرا، الذي يمدد ولاية فريق الخبراء لمدة سنة أخرى. يقدم الفريق دعما قيما لعمل اللجنة. وبالتالي، فإننا نرحب بإدراج فقرة بشأن مسألة معايير اختيار خبراء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن، وفقا لمذكرة رئيس مجلس الأمن الواردة في الوثيقة S/2006/997.

ونلاحظ مع القلق مضمون آخر تقرير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوثيقة GOV/2013/27) بشأن تطبيق نظام الضمانات في جمهورية إيران الإسلامية، عملا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ورد في التقرير مرة أخرى أن إيران واصلت الإسراع في برنامجها النووي وأن المسائل المعلقة لا تزال دون حل، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالبعد العسكري المحتمل لبرنامجها النووي. ما زال عدم تحقيق نتائج وتقدم في الحوار بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكل مصدر قلق شديد، وكما نعلم جميعا، فإنه مصدر إحباط كبير للمجتمع الدولي. في السياق الدولي الراهن، فإن عدم تعاون السلطات الإيرانية هو تهديد مؤكد للسلم والأمن الدوليين.

مرة أخرى حثثنا جمهورية إيران الإسلامية على أن تتخاذ تدابير صوب التنفيذ الكامل لاتفاق الضمانات وغير ذلك من التعهدات والالتزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار، وفضلا عن ذلك، أن تمكن من إجراء عمليات التفتيش، وأن تتوصل إلى اتفاق بشأن نهج راسخ.

في الختام، تابع بلدي العملية الانتخابية التي أجريت في إيران في شهر حزيران/يونيه. ونأمل أن ييسر هذا الفصل الجديد في الحياة السياسية في البلد تعاونه مع المجتمع الدولي برمته. ونعتقد أنه ينبغي حل المسائل النووية في إيران بالوسائل الدبلوماسية. ونأمل من الرئيس الإيراني المنتخب، السيد حسن روحاني، أن يسهم في تحقيق تقدم في الحوار النووي. لذلك، نأمل ونتطلع باهتمام كبير للنتائج التي ستتمخض عنها مفاوضات بلدان الاتحاد الأوروبي ٣+٣ التي ستعقد هذا الأسبوع في بروكسل.

السيد صاحب زادا احمد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن تقديري للسفير كوينلان على عرض تقرير التسعين يوما عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

إن باكستان ما تزال تؤمن بأن حلا سلميا وتفاوضيا للمسألة النووية الإيرانية ممكن، بل الأهم من ذلك أنه أمر جوهري. ولكن من الضروري أن تتحلى جميع الأطراف المعنية بالإرادة السياسية والمرونة. ومن الضروري اتخاذ تدابير بناء الثقة بصورة متبادلة. وينبغي التيسير للتوصل إلى حل تفاوضي بإقامة توازن بين الجزاءات والمفاوضات. ونهيب بالمجلس وبلجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) إعادة النظر في الأهداف والاستراتيجية كما وردت في القرارات ذات الصلة.

نشكر فريق الخبراء على التقرير النهائي (انظر S/2013/331). ونتطلع قدما إلى مناقشة ودراسة توصياته في اللجنة. ونتشاطر أيضا وجهات النظر التي أعرب عنها أعضاء المجلس الآخرون فيما يتعلق بتقيد الفريق بصرامة بولايته. ولا بد من أن تتوافق تقارير الفريق وأبحاثه مع معايير عالية من الموضوعية والحياد. ولا بد من أن تكون نتائجه وتوصياته دائما معززة بالأدلة الموثوقة.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلا عن اتفاق الضمانات الإيراني، كلها توفر إطارا يتضمن التزامات إيران وحقوقها.

وأي سبيل يُفضي إلى حل للمسألة النووية ينبغي أن يرتكز على تلك الصكوك.

ونحض إيران على أن تظل منخرطة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تتعاون تعاونا كاملا مع الوكالة بغية حل جميع المسائل المعلقة. ونشجع أيضا البلدان الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا على أن تظل مثابرة في عملية الحوار.

نلاحظ أن إعادة تعيين جميع الخبراء السابقين في الفريق. إن توسيع تشكيل الفريق، خاصة فيما يتعلق بخبراء من البلدان النامية، يظل مسألة على جانب من الأهمية. أما تعيين خبراء في جميع الأجهزة الفرعية التابعة للمجلس فلا بد من أن يرتكز على مشاورات مسبقة مع اللجنة وليست مشاورات ماضية. ويتوجب على الأمانة العامة أن تتقيد بمبدأ الشفافية والتوظيف.

السيد بيرتو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير كوينلان على تقرير فترة التسعين يوما للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) الذي عرضه من فوره. كذلك أشكر فريق الخبراء على عمله الرائع الذي من دونه لكان عمل اللجنة غير ممكن.

في ذلك الصدد، نرحب بنشر التقرير النهائي لفريق الخبراء (انظر S/2013/331). فتلك الوثيقة مصدر قيم للمعلومات فيما يتعلق بالبرامج غير الشرعية التي تقوم بها إيران وبالوسائل التي تستخدمها طهران لتحاشي الجزاءات. ويقدم أيضا توصيات عملية تود اللجنة أن تشهد تنفيذها. ونأمل من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقرأ التقرير وأن تستخلص استنتاجاتها فيما يتعلق بأفعال إيران.

أشيد أيضا بمبادرة الرئيس في ٢٤ حزيران/يونيه بتنظيم إحاطة إعلامية مفتوحة لجميع الدول الأعضاء قدمتها لجنة القرار ١٧٣٧. وحقيقة حضور العديد من الوفود لتلك الإحاطة ونطاق المسائل التي أثيرت يؤكدان الاهتمام بعمل لجنة الجزاءات الخاصة بإيران. ونأمل أن تتكرر هذه المبادرة.

إن تقرير اللجنة الربع سنوي يبين أن إيران سادرة في عدم احترام التزاماتها الدولية. ولا تزال مستمرة في أعمالها الحساسة في المجال النووي وفي مجال القذائف التسيارية وعمليات نقل الأسلحة في انتهاك لقرارات مجلس الأمن.

إن فرنسا تشعر بقلق شديد إزاء استمرار إيران في انتهاك الحظر على الأسلحة الذي حدده القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). فتلك الانتهاكات تذكي دوامة العنف في الشرق الأوسط. وفي ذلك الصدد، فإن مصادرة كمية واسعة من الأسلحة مصدرها إيران في شهر شباط/فبراير بالقرب من السواحل اليمنية دليل آخر على أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار في المنطقة. وتقرير الخبراء عن الحادث مبعث قلق كبير. فكمية ونوعية الأسلحة التي صادرتها السلطات اليمنية، وهي نظم دفاع جوي يحملها الأفراد وقاذفات صواريخ ومتفجرات، قادرة على تقويض العملية السياسية في اليمن اليوم. وبالإضافة إلى ذلك، تلقينا سابقا تقارير تتعلق بقيام إيران بنقل الأسلحة إلى مجموعات من غير الدول في غزة، وتلقينا معلومات تتعلق بزيادة دعم إيران لنظام بشار الأسد بتقديم الأسلحة والأفراد في انتهاك للقرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧).

تواصل إيران برنامجها للقذائف التسيارية في انتهاك للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، أطلقت إيران القذائف التسيارية شهاب -١ وشهاب -٣ في سياق مناورات ”النبي الأعظم ٧“. وقام فريق الخبراء بإجراء تحقيق ويبين تقريره بوضوح حدوث انتهاك للفقرة ٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وطلبت اللجنة من خلال رسالة توضيحات من إيران، غير أن سلطاتها لم ترد على ذلك الطلب. وقد انتظرت اللجنة ما فيه الكفاية. ويتعين عليها الآن أن تتولى مسؤولياتها وأن تتخذ القرارات اللازمة.

إن جميع هذه الحوادث جزء من سياق واسع لعدم تعاون إيران مع المجتمع الدولي. بتاريخ ٢٢ أيار/مايو قدم المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرا عن تنفيذ الضمانات في إيران (GOV/2013/2). ويبين التقرير أن طهران ما فتئت تحبذ اتباع سبيل التحدي على الحوار. وفي الحقيقة، يؤكد التقرير عدم إحراز تقدم بالكامل في المسائل المعلقة والبعد العسكري المحتمل لبرنامجها النووي. وحتى الآن لم تسمح إيران للوكالة بمعاينة موقع بارشين. وعلاوة على ذلك، قررت السلطات الإيرانية أن تغطي بالإسمنت جزءا من الموقع مما يعرقل بشدة من قدرة الوكالة على القيام بعمليات التحقق، هذا إذا وعندما يُسمح للوكالة بالوصول إلى الموقع. كذلك، فإن عملية تخصيب اليورانيوم مستمرة بمعدل ٣,٥ في المائة وبمعدل ٢٠ في المائة في موقعي ناتانز وفوردو، ووجود الطاردات بأعداد متزايدة بدرجة شديدة ومعتدلة سبب آخر للقلق. وأخيرا، يؤكد تقرير المدير العام للوكالة أن الاستمرار في سرعة تشييد مفاعل الماء الثقيل في آراك القادر على إنتاج البلوتونيوم يمثل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن.

وفي اجتماع لمجلس محافظي الوكالة لم يكد ينقضي شهر على انعقاده، أقر المدير العام نفسه بأن المناقشات لم تفض إلى أي نتيجة بسبب عدم تعاون إيران. وقمنا مع شركائنا في مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي ٣+٣ بالإعراب عن قلقنا الشديد إزاء عدم إحراز تقدم في المحادثات بين الوكالة وإيران. ولا يمكن للحالة أن تستمر ويجب على طهران أن تنخرط فورا في مناقشات موضوعية مع الوكالة لحل جميع المسائل المعلقة، بمن فيها الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي.

وبطبيعة الحال نحن منفتحون أمام الحوار. وتشهد على ذلك الاجتماعات العديدة التي تمت بين مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي ٣+٣ وإيران في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. بيد أن المناقشات من دون نهاية لا تخدم أي غرض. في نيسان/إبريل وفي ألماتي، لم تظهر إيران حسن نيتها بتقديم رد بناء على اقتراحات متوازنة قدمتها مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي ٣+٣ وتبديد القلق التي أعرب عنها المجتمع الدولي.

لقد أحطنا علما بانتخاب السيد روحاني، ونحن على استعداد للعمل معه. غير أن الكلمات وحدها لن تجدي نفعا عندما يتعلق الأمر بالتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. ويجب على إيران أن تبذل جهودا ملموسة لبناء الثقة من خلال التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن وقرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وذلك هو الطريق الوحيد الذي سيمكّن إيران من الخروج من الركود الاقتصادي والعزلة الدولية الناشئين عن مواصلة سياساتها النووية.

السيد كادنغا – باريكي (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السفير كوينلان على إحاطته الإعلامية بشأن أنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وأن أثني على العمل الممتاز الذي اضطلع به بصفته رئيس اللجنة. ونحيط علما بالتقرير الذي قدمه في ٢٢ أيار/مايو (الوثيقة GOV/2013/27) المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تنفيذ اتفاق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، علاوة على التقرير النهائي (انظر S/2011/331، المرفق) لفريق الخبراء المنشأ بموجب القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

وقد أدت بنا التبادلات التي جرت في آذار/مارس (انظر S/PV.6930) بشأن المسألة النووية في جمهورية إيران الإسلامية إلى استنتاج عام مفاده أن أزمة الثقة بين ذلك البلد والمجتمع الدولي ما زالت آخذة في الازدياد. ولم تتحسن الحالة بعد مرور أربعة أشهر. وإن تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفريق الخبراء واضحة لا لبس فيها: المسائل المعلقة، مثل الوصول إلى جميع المعلومات والمواد والوثائق والمواقع ذات الصلة، علاوة على العاملين في تلك المنشآت في إيران لم تتم تسويتها. ولم تمكّن المحادثات الأخيرة التي جرت بين إيران والوكالة الدولية للطاقة

الذرية في فيينا في ١٥ أيار/مايو الطرفين من التوصل إلى اتفاق على وثيقة بشأن اتباع نهج منظم. وعلاوة على ذلك، تبلغ الوكالة بأن الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم لا تزال مستمرة.

وفيما يتعلق بالأنشطة الأخرى المتصلة بالتخصيب التي نوقشت في الفقرة ٢٧ من تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فقد أشارت الوكالة إلى أنها لم تتلق أي استجابة ملموسة لطلبها المتعلق بتوفير معلومات وصفية عن الإعلانات الصادرة عن إيران بشأن إنشاء ١٠ منشآت جديدة لتخصيب اليورانيوم. ويسد عدم وجود أي استجابة، آفاق التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وليس من المدهش أن تستنتج الوكالة أنها ليست في وضع يمكّنها من القيام بعمليات التحقق اللازمة أو إعداد تقرير مكتمل. وقد أدت جميع تلك العوامل، مقترنة بعدم التعاون اللازم، إلى أن تستنتج الوكالة احتمال وجود أبعاد عسكرية لأنشطة إيران.

ويعزى تآكل الثقة بين إيران والمجتمع الدولي أساسا إلى عدم تعاون إيران. وتود توغو أن تهيب مرة أخرى بروح المسؤولية لدى جمهورية إيران الإسلامية، وأن تدعوها إلى تكثيف الحوار مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي بأسره، والسماح بالوصول إلى جميع الموقع، وخصوصا موقع بارشين. ولم تسفر المحادثات بين إيران والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا في الأشهر الأخيرة – والتي تهدف أساسا إلى تشجيع إيران على التخلي عن برنامجها النووي وإرسال مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠ في المائة إلى الخارج – عن أي نتائج. ويحدونا الأمل في أن تحرز المفاوضات القادمة تقدما في سياق صون السلم والأمن الدوليين. ومن الأهمية بمكان أن تحترم إيران وتنفذ تنفيذا كاملا القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلى الرغم من ذلك، فقد أرسي المبدأ الثابت القائلان لجميع البلدان – بما في ذلك إيران – الحق في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية في إطار اتفاق الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

في ١٥ و ١٦ أيار/مايو نظمت حكومة توغو، بالتعاون مع معهد الدراسات الأمنية، الذي يوجد مقره في جنوب أفريقيا، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، ومقره في لومي، حلقة دراسية إقليمية لدول غرب ووسط أفريقيا بشأن الدروس المستفادة وآفاق تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة. وقد مكّن ذلك الاجتماع نحو ١٥ وفدا من وفود الدول من فهم المسألة النووية الإيرانية، فضلا عن الإرشاد بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بتنفيذ الجزاءات ذات الصلة. وبالتوازي مع الحلقة الدراسية، عقد فريق الخبراء المنشأ بموجب القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) مشاورات مع السلطات التوغولية. وقد كانت التبادلات صريحة ومجدية وأظهرت استعداد بلدنا للتعاون التام مع فريق الخبراء، على الرغم من تشديد المسؤولين في توغو على أهمية تعزيز القدرات الوطنية في المنطقة. ويظهر هذا الجانب الأخير بوضوح في الفقرة ١٣٦ من تقرير الفريق.

وفي الختام، أود أن أكرر إعراب بلدي عن الامتنان للجهود القيمة جدا التي بذلها الفريق من أجل تسوية المسألة النووية الإيرانية. ولا جدال في كفاءة أعضاء الفريق. وذلك يعزز اقتناعنا بضرورة ألا يولي المجلس مزيدا من الاهتمام لمسألة الكفاءة فحسب، بل أيضا للتوزيع الجغرافي عندما يتعلق الأمر بترشيح أعضاء الهيئات الفرعية.

السيد كيم سوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر السفير غاري كوينلان على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا اليوم بشأن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وأثني على قيادته لهذه اللجنة الهامة.

وإذ أعرب عن تقديري للجهود التي بذلتها الأطراف المعنية بغية التوصل إلى اتفاق بشأن صيغة التقرير الذي أعده فريق الخبراء (انظر S/2011/331، المرفق) فإنني أشعر بخيبة

الأمل إزاء عدم التوصل إلى توافق الآراء. وأتوقع أيضا عقد إحاطات إعلامية مقبلة في غضون الفترة الزمنية التي صدر بها تكليف بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد شارك وفد بلدي في الإحاطة الإعلامية المعقودة سابقا في وقت مبكر من آذار/مارس (انظر S/PV.6930) الوفود الأخرى في الإعراب عن الشواغل بشأن المسائل المشار إليها في التقرير اليوم. ومن المؤسف، مع ذلك، أننا لم نحرز تقدما كبيرا خلال الأشهر الأربعة الماضية.

أولا، فيما يتعلق بإطلاق إيران القذائف التسيارية في تموز/يوليه من العام الماضي، فإننا لا نرى سببا للتشكيك في الاستنتاج الذي توصل إليه الفريق بأن ذلك يشكّل انتهاكا للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وعلاوة على ذلك، لم ترد إيران على رسالة اللجنة بشأن هذه المسألة. بيد أن من المؤسف أن اللجنة فشلت في التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة الهامة والمحددة المعالم للغاية. فقد انقضى عام بالفعل على ذلك الانتهاك. لقد حان الوقت لأن تنظر اللجنة في اتخاذ إجراءات بشأن المتابعة التنفيذ، بما في ذلك، إصدار مذكرة للمساعدة على التنفيذ.

ثانيا، لم ترد إيران أيضا على الرسالة التي وجهها الفريق في ٢١ أيار/مايو بشأن الإبلاغ عن حادثة نقل غير مشروع للأسلحة إلى اليمن. ونذكّر بأن إيران قد وجهّت رسالة إلى المجلس في شباط/فبراير تفيد بأنها على استعداد للتعاون الكامل وتوفير المعلومات اللازمة للتحقيق في تلك المسألة. غير أن صمت إيران لا يجدي في إثبات استعدادها لبناء الثقة مع المجتمع الدولي.

ثالثا، يشكل توفير المساعدة العسكرية في قطاع غزة مصدر قلق بالغ آخر. فمن من المؤكد أنه يسهم في تقويض الاستقرار الإقليمي. وينبغي مواصلة الاهتمام بهذه المسائل وأن نظل يقظين.

ونرحب بتقرير الفريق النهائي بوصفه استعراضا مفيدا للجهود الرامية إلى عرقلة برامج إيران النووية وبرامجها المتعلقة بالقذائف التسيارية. ومع ذلك، فإن الحوادث والتطورات التي يصفها التقرير تشير إلى أنه لا يزال يتعين علينا أن نقطع شوطا طويلا. وعلى وجه الخصوص، فنحن نشعر بالقلق من أن تواصل إيران أنشطة محظورة من قبيل شراء المواد من الخارج عبر استخدام أساليب معقدة بهدف التهرب من الجزاءات، مثل الوسطاء والشركات الصورية والوثائق المزورة. ويساعد التقرير النهائي الدول الأعضاء على إدراك أوجه الضعف التي قد تستغلها إيران، فضلا عن معالجتها.

وتوصيات الفريق حكيمة، وتشمل تدابير متكافئة. وينبغي للجنة أن تنفذ التوصيات في الوقت المناسب.

ونعتقد أن الإحاطة الإعلامية التي قدمتها اللجنة في ٢٤ حزيران/يونيه كانت ناجحة وستكون مفيدة لتيسير جهود الدول الأعضاء بغية تنفيذها. ونأمل أن تُنَظَّمَ مثل تلك الأحداث على أساس أكثر انتظاما.

لقد بذل الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن وألمانيا جهودا حثيثة للتواصل مع إيران بشأن برنامجها النووي وإتاحة فرصة لإجراء مفاوضات سلمية. ونأمل أن تستجيب إيران للاقتراح بصورة بناءة على نحو أكبر. فالاقتراح لن يظل مطروحا إلى أجل غير مسمى.

إن محادثات الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع إيران تراوح مكانها. ونحث الحكومة الإيرانية على التواصل والتعاون مع الوكالة بدون مزيد من التأخير بشأن الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي، وتعزيز قدراتها على التخصيب وأنشطتها التي تقوض قدرة الوكالة على إجراء عملية التحقق في موقع بارشين. ويجب على إيران أن تمتثل لجميع قرارات مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات الصلة. وينبغي لإيران أن تبذل جهودا استثنائية لاستعادة ثقة المجتمع الدولي في الطابع السلمي لبرنامجها النووي.

السيد موسييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أنا أيضا أود أن أشكر السفير كوينلان على ما قام به من أعمال بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وعلى عرضه لتقرير اللجنة.

إن أذربيجان تولي أهمية بالغة لعمل اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإيجاد حل دبلوماسي للمشكلة استنادا للقانون الدولي. ولا بد من مواصلة الحوار والتعاون بشأن المسائل التي ينبغي إحراز التقدم فيها على وجه الاستعجال من أجل الاستقرار الإقليمي.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، توصلت اللجنة من الدول الأعضاء بعدد من الرسائل بشأن ما اتُّخِذَ من إجراءات تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والاستجابات المتعلقة بالحوادث المبلغ عنها. ونؤيد دعوة رئيس اللجنة الموجهة إلى الدول الأعضاء للتعاون مع اللجنة وفريق الخبراء من خلال موافاتهما بالمعلومات بشان التدابير التنفيذية. وناقشت اللجنة تقرير فريق الخبراء بشأن نتائج تحقيقه في حادث وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وبلغت عنه إحدى الدول الأعضاء. ومن الأهمية بمكان أن تتم دراسة جميع الحالات والحوادث بصورة موضوعية وغير منحازة، وأن يُنظَرَ في إمكانية اتخاذ الإجراءات المناسبة استنادا إلى أدلة موثوقة تقوم على الحقائق.

ولا بد أن تواصل اللجنة جهودها لمساعدة الدول على تنفيذ تدابير مجلس الأمن ذات الصلة. ونشيد باللجنة على عقدها لجلسة إحاطة إعلامية مفتوحة في ٢٤ حزيران/يونيه لتبادل المعلومات بشأن عمل وفريق الخبراء. وكانت الإحاطة الإعلامية فرصة هامة للحوار مع أعضاء الأمم المتحدة، وبالتالي، زيادة الإطلاع على عمل اللجنة وتعزيز الشفافية لديها. ونؤيد عزم رئيس اللجنة على مواصلة البحث عن مثل هذه الفرص للتعاون في المستقبل.

كما نحيط علما بزيارات الفريق إلى العديد من الدول الأعضاء بغية مناقشة المسائل المتصلة بولاية الفريق ومشاركة الخبراء في عدد من الحلقات الدراسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا بد أن يواصل الفريق أنشطته التواصلية، التي تضطلع بدور هام في زيادة عدد التقارير الوطنية للدول الأعضاء عن التنفيذ.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت جمهورية إيران الإسلامية والوكالة الدولية للطاقة الذرية جولة أخرى من المحادثات في فيينا، في ١٥ حزيران/يونيه، بغية وضع الصيغة النهائية لوثيقة النهج المنظم. بيد أنه، وفقا لتقرير مجلس محافظي الوكالة، لم يتم التوصل إلى اي اتفاق و لم نتمكن من الشروع في عمل موضوعي بشأن تسوية المسائل العالقة. ومن الأهمية بمكان أن تواصل حكومة جمهورية إيران الإسلامية جهودها لبناء الثقة على الصعيد الدولي في الطابع السلمي الحصري لبرنامجها النووي. ومن المشجع استمرار الحوار والمناقشات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونأمل أن تساعد الجهود الدبلوماسية على إحراز تقدم ملموس في المحادثات والمضي قدما في تسوية المشكلة.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بادىء ذي بدء، أود أن أشكر زميلنا، السفير غاري فرانسيس كوينلان، على إحاطته الإعلامية الفصلية الشاملة عن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). كما أود أن أشكر فريق الخبراء المنشأ وفقا للفقرة ٢٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، وأشجعه على أن يستمر، تحت إشراف اللجنة، في المشاركة في مختلف الأنشطة المتعلقة بولاية اللجنة، والأهم من ذلك، أن يواصل الحوار الذي بدأ مع الدول الأعضاء خلال الزيارات التي قام بها إلى البلدان المعنية.

إن الإحاطة الإعلامية التي قُدِّمت إلينا اليوم تظهر أن اللجنة لا تزال تستعرض جميع ما يُحال إليها من حالات، ولا سيما

تقرير فريق الخبراء (انظر(S/2013/331 بشأن الحوادث التي تقوض تنفيذ قرارات مجلس الأمن والسلام والأمن الإقليميين. ونأمل أن تظل اللجنة تحظى بتعاون الدول الأعضاء وتستفيد من احترافية فريق الخبراء وعدم تحيزه لدى وفائه بالولاية التي أناطها به المجلس. ونناشد اللجنة أن تستمر بموافاة الدول الأعضاء بكل ما تحتاجه من معلومات وتوضيحات لتنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة. ونلاحظ في هذا الصدد نشر بشأن لجنة ١٧٣٧ وفريق الخبراء لديها، فضلا عن مذكرة المعلومات التي تصف تنفيذ الدول للقرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٩٢٩ (٢٠١٠).

وأهنئ فريق الخبراء على جودة تقريره النهائي، داعيا إلى مواصلة النظر في ذلك التقرير، لا سيما التوصيات الواردة فيه بغية تحقيق اتفاق على تنفيذها.

وفي ملخص تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣، تشير الوكالة إلى عدم التوصل إلى اتفاق بشأن وثيقة النهج المنظم بغية تسوية المسائل العالقة المتصلة بالأبعاد العسكرية الممكنة لبرنامج إيران النووي، على الرغم من تعزيز الحوار مع جمهورية إيران الإسلامية الذي بدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ونأمل، على ضوء التطورات الأخيرة في جمهورية إيران الإسلامية، أن يتوصل ذلك البلد والوكالة الدولية للطاقة الذرية قريبا إلى اتفاق للشروع في عمل جوهري بشان هذه القضايا. وباعتبار الوكالة الهيئة الوحيدة المسؤولة عن الضمانات، فيجب علينا أن تحظى بكامل التعاون بغية إحراز تقدم ملموس بشأن القضايا العالقة.

ولا نزال نؤمن باستخدام الحوار والمفاوضات من أجل التسوية السلمية للنزاعات، كيفما كانت طبيعتها وما تنطوي عليه من تعقد وحساسية. وعلى ذلك الأساس، نرحب المحادثات الجارية بين غيران والدول الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا، آملين أن يؤدي الحوار، حالما يتم الشروع فيه، إلى إحراز التقدم صوب حل تقبله الأطراف. ومن الأهمية بمكان أن نحول دون أي إضعاف لنظام عدم الانتشار ونعمل على كفالة وفاء جميع الدول بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من حيث الضمانات. وما زالت قوة وأثر المعاهدة، فضلا عن مواصلة السعي إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في نزع السلاح النووي، مرهنة باحترام جميع الدول لالتزاماتها المترتبة عن ذلك الصك التأسيسي.

ولا يزال بلدي يؤيد الهدف العالمي المتمثل في نزع السلاح النووي، ويقر بحق جميع الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية البحتة. ونظام عدم الانتشار يستند إلى توازن دقيق بين حقوق الدول الأعضاء وواجباتها، توازن يجب حمايته والحفاظ عليه وتعزيزه من خلال الاحترام الكامل لتلك الأحكام.

السيد غاساناا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة. وأشكر أيضا السفير غاري كوينلان، ممثل أستراليا، على تقرير الأيام التسعين المستكمل، وأشيد به على العمل الذي أنجز على خير وجه في قيادة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وهي ليست بالمهمة اليسيرة. ونقدر على وجه الخصوص شفافيته كرئيس للجنة، كما يتضح من عقد جلسة الإحاطة الإعلامية المفتوحة لعموم أعضاء الأمم المتحدة في ١٧ حزيران/يونيه لتوضيح عمل اللجنة ومناقشة كيفية تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن إيران على نحو فعال.

تحيط رواندا علما بالتقرير الأخير لفريق الخبراء. ونأمل أن يواصل تقديم المساعدة إلى لجنة القرار ١٧٣٧ في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن إيران. ونرحب بأنشطة التواصل التي يضطلع بها الفريق، ونشجعه على مواصلة عمله وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بطريقة مستقلة وموضوعية وشفافة ومحايدة.

ونود أن نؤكد مجددا إيماننا بتطبيق الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: عدم الانتشار ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ولذلك، نرى أن لكل بلد الحق في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن تتخذ إيران جميع التدابير اللازمة كي تبين للمجتمع الدولي الطابع السلمي لبرنامجها النووي. إن نهج بناء الثقة هذا هو السبيل الوحيد لكفالة رفع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع الجزاءات الاقتصادية التي ما برحت تضر بالشعب الإيراني.

ونأسف لأن إيران أعلنت أنها لا تعترف باللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وبالتالي رفضت التعاون معها. ونعتقد أنه في هذه المرحلة سيكون من الحصافة أن تمتنع اللجنة عن اتخاذ أي إجراءات أخرى ضد إيران، وندعو المجلس إلى الانخراط مع القيادة الإيرانية الجديدة حيث وعد الرئيس الجديد باتباع سياسة أكثر سلما وإبداء المزيد من الشفافية في ما يتعلق بالبرنامج النووي.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على اقتناعنا بأنه يمكن التوصل إلى حل دبلوماسي وسياسي للأزمة النووية الإيرانية من خلال الحوار والمفاوضات، بما في ذلك مع الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن وألمانيا. وندعو كلا الطرفين إلى استئناف المحادثات، التي قد تكون السبيل الوحيد لنزع فتيل التوتر المتزايد في المنطقة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى السفير كوينلان على إحاطته الإعلامية التي قدمها بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وعلى قيادته للجنة.

انتهاكات إيران التي طال أمدها لالتزاماتها في ما يتعلق بالبرنامج النووي لا تدحض. وكما سمعنا في الشهر الماضي من المدير العام أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن إيران لم تبد رغبة جدية في تلبية مطالب الوكالة والمجلس على الصعيد النووي. يبين آخر تقرير للمدير العام مرة أخرى أن إيران تمضي بأقصى سرعة في أنشطتها المحظورة.

تراكم الآن لدى إيران مخزون يزيد عن ٣٠٠ ٦ كيلوغرام من سادس فلوريد اليورانيوم، المخصب بنسبة ٣,٥ في المائة، و ١٨٢ كيلوغرام مخصبة بنسبة ٢٠ في المائة. وجرى تركيب المئات من أجهزة الطرد المركزي المتقدمة في مرافقها. وبدلا من إيجاد السبل الكفيلة بخفض حدة التوتر وبناء الثقة، أعلنت إيران عن خطط لبناء محطات نووية ومرافق إضافية للتخصيب. يقول لنا المدير العام الآن إن من الضروري والملح أن تنخرط إيران بطريقة موضوعية مع الوكالة في ما يتعلق ببعد عسكري محتمل لبرنامجها النووي. ورغم ذلك ترفض إيران الرد على الطلبات الوجيهة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحصول على مزيد من المعلومات.

وفي ضوء هذه التطورات، يجب أن تواصل لجنة الجزاءات المفروضة على إيران بذل جهودها بمزيد من النشاط. وينبغي للجنة أن تعجل بتنفيذ التوصيات التي قدمها فريق الخبراء في تقريره النهائي (انظر S/2011/331، المرفق). وينبغي أيضا للجنة أن تتناول التدفق المستمر للأسلحة والدعم والمشورة والتدريب العسكري من جانب إيران إلى الجماعات في سوريا ولبنان وغزة واليمن والعراق وخارجها. في كانون الثاني/يناير الماضي فقط، ضبطت إيران وهي ترسل قذائف مضادة للطائرات محمولة على الكتف، ومتفجرات شديدة الانفجار وأسلحة أخرى إلى اليمن. كان هذا أكثر من مجرد انتهاك للجزاءات، كان عملا عدوانيا لتقويض عملية الانتقال في اليمن. يجب أن تتخذ اللجنة ومجلس الأمن إجراءات ردا على ذلك.

تورد طهران منذ فترة طويلة الأسلحة إلى حكومة الأسد مع العلم بأنها ستستخدم لقتل الشعب السوري. وترسل إيران أيضا أسلحة متطورة بشكل متزايد ومواد أخرى إلى حزب الله، شريكها القديم في الإرهاب، الذي تدخل علنا في النزاع الداخلي في سوريا، وإلى جماعات فتاكة أخرى، مثل الجيش الشعبي. يجب أن يتصدى المجلس بإلحاحية متجددة للمساعدات العسكرية الإيرانية إلى حزب الله والجماعات الإرهابية المسلحة الأخرى، وينبغي أيضا أن ينظر في الآثار المترتبة على أفعال إيران على الحقوق السيادية للبلدان الأخرى، ولا سيما لبنان.

كما أطلقت إيران قذائف تسيارية في انتهاك واضح للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). طالما ظلت الشكوك تحيط بالنوايا النووية لإيران، يجب على إيران الامتثال لجميع التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك الحظر الذي لا لبس فيه المفروض بموجب القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) على إطلاق هذه القذائف. باختصار، لا يمكن للجنة العمل كالمعتاد. يجب التعامل مع انتهاكات إيران ببالغ القلق إذا كنا نأمل في إيجاد حلول دائمة للصراعات التي تؤثر على الشرق الأوسط.

وبينما يسعى المجلس إلى التصدي لانتهاكات إيران المتعددة، تظل الولايات المتحدة مقتنعة بأن الدبلوماسية القائمة على المبدأ هي أفضل أداة للتوصل إلى حل شامل وسلمي للتحديات التي تشكلها إيران للسلم والأمن الدوليين. على إيران إظهار حسن نواياها. بعد أشهر من التأخير، ندعو إيران إلى اتخاذ خطوات موثوقة جادة للمشاركة بشكل بناء. وإلى أن تكون إيران مستعدة للتصدي بصورة جوهرية لجميع جوانب المقترحات التي طرحها الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن وألمانيا، نظل ملتزمين بزيادة العزلة والضغط بإطراد. إن التنفيذ الكامل للجزاءات يمكن أن يبين لإيران تكلفة رفض الوفاء بالتزاماتها الدولية، ويبين أن مسارا آخر بناء بقدر أكبر متاح بوضوح أمام قادتها.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة لمجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.